دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في البنوك العاملة في قطاع غزة دراسة تطبيقية
المصدر:	المجلة العربية للإدارة
الناشر:	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	زعرب، حمدي شحته محمود
مؤلفين آخرين:	الطباع، داليا فوزي، يوسف، مي سامي الشيخ(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 28, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	يونيو
الصفحات:	135 - 163
رقم MD:	49937
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	فلسطين، قطاع غزة، البنوك التجارية، النظم المحاسبية، محاسبة التكاليف، تقييم الأداء، الأداء المالي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/49937

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في البنوك العاملة في قطاع غزة: دراسة تطبيقية*

د. حمدي شحتة محمود زعرب
أستاذ مساعد محاسبة التكاليف
قسم المحاسبة - الجامعة الإسلامية
غـزة- فلسطيـــن

داليا فوزي الطباع
مدرس مساعد
قسم المحاسبة - الجامعة الإسلامية
غـزة- فلسطيـــن

مي سامي الشيخ يوسف
مدرس مساعد
قسم المحاسبة - الجامعة الإسلامية
غـزة- فلسطيـــن

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في البنوك العاملة في قطاع غزة، ولإنجاز ذلك، قام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية، غطت جميع البنوك العاملة في قطاع غزة ويصل عددها إلى واحد وعشرين بنكاً.

ولقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي محورين رئيسين، يغطي المحور الأول معلومات عن المستجيب وعن البنك، أما المحور الثاني فيغطي الفقرات المتعلقة بمقومات نظام تكاليف الأنشطة.

استخدم الباحثون في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها مؤشرات الإحصاء الوصفي، بالإضافة مجموعة من الاختبارات الإحصائية منها: اختبار (T) واختبار كاي تربيع واختبار تحليل التباين.

ولقد أسفرت الدراسة عن قبول الفرضيات الأربع للبحث، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى عدم تطبيق غالبية البنوك لنظام التكاليف المبني على الأنشطة على الرغم من توافر معظم المقومات الأساسية لتطبيقه، كذلك وجود اعتقاد خاطئ بأن نظام تكاليف الأنشطة قابل للتطبيق فقط في المنشآت الصناعية ولا يمكن تطبيقه في المنشآت الخدمية، وكذلك توجد صعوبة تقسيم البنك إلى مراكز تكلفة، وصعوبة تخصيص التكاليف غير المباشرة، كما إن اتساع نطاق المنافسة بين البنوك يعد دافعًا لإدارة البنك في التوجه نحو تطبيق نظام ABC، وهذا مؤشر إيجابي لتطبيقه.

* تم تسلم البحث في نوفمبر 2006، وقُبل للنشر في أغسطس 2007.

المقدمـــة:

شهدت السنوات الأخيرة تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال، منها زيادة حدة المنافسة العالمية والتقدم التكنولوجي المستمر في طرق الإنتاج وتقديم الخدمات، مما فرض على الباحثين – من ناحية – وعلى المنشآت – من ناحية أخرى – الاهتمام بالجانب الفكري والتطبيقي لمحاسبة وأنظمة التكاليف وأصبحت التكاليف غير المباشرة تشكل جزءًا كبيرًا من تكلفة المنتجات والخدمات.

وهذا التطور في أنظمة التكاليف والتكاليف غير المباشرة أدى إلى ظهور نظام التكاليف المبني على الأنشطة كنتيجة للحاجات المتزايدة على مخرجات أنظمة التكاليف. ويعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الخدمية المهمة في المجتمعات، ويمثل حيزًا كبيرًا في اقتصادات الدول، وذلك لكبر حجم رأس المال المستثمر بها والعائد المتحقق منها والحاجة المستمرة لخدماتها، مما فرض على القطاع المصرفي تبني أنظمة محاسبية وتكاليفية حديثة.

مشكلة الدراسة:

يعد نظام التكاليف المبني على الأنشطة من الموضوعات التي لاقت اهتمامًا بالغًا على صعيد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بحيث تم تناولها من قبل الباحثين نظرًا لما له من أهمية في تحسين سير العملية الإنتاجية وتخصيص التكلفة غير المباشرة، وإن هذا النظام قابل للتطبيق في جميع المنشآت، بغض النظر عن طبيعة نشاطها، لذا تحتم على المصارف تبني أنظمة تكاليف متقدمة تمكنها من تقديم الخدمات بأقل تكلفة دون أن يؤثر ذلك على الجودة، لذا يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل تمتلك المصارف العاملة في قطاع غزة المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة؟ وهل يؤدي هذا التطبيق إلى تخصيص التكاليف غير المباشرة بشكل أكثر دقة؟.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول إمكان تطبيق أحد أنظمة التكاليف الحديثة (نظام التكاليف المبني على الأنشطة) في القطاع المصرفي في قطاع غزة، والمتعلقة بتخصيص التكاليف غير المباشرة والتي تعد من المحددات المهمة في حساب تكلفة الخدمة بصورة دقيقة وموضوعية، وترشيد عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وتحسين القدرة التنافسية للمصرف.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على أنظمة التكاليف المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة.

2- بيان أهمية دور نظام التكاليف المبني على الأنشطة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المصارف العاملة في قطاع غزة.

3- التعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف العاملة في قطاع غزة عند تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تمت صياغة الفرضيات التالية، التي سيجرى اختبارها وتحليل النتائج:

الفرضية الأولى:

تمتلك المصارف المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في البنوك العاملة في قطاع غزة يعزى للمؤهل العلمي.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في البنوك العاملة في قطاع غزة يعزى لطبيعة نشاط البنك.

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في البنوك العاملة في قطاع غزة يعزى لنوع النظام المحاسبي المستخدم.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها 21 مصرفاً، ولقد تم توزيع 21 استبانة بواقع استبانة لكل مصرف، ولقد تم استرداد 17 استبانة، أي ما نسبته 81% من الاستبانات الموزعة.

طرق جمع البيانات وأساليب تحليلها والبرامج المستخدمة:

تم جمع البيانات الأولية والثانوية بالأدوات التالية:

- الكتب والدوريات والرسائل الجامعية؛ وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة.
- الاستبانة التي أعدت خصيصًا لهذا الغرض، بالإضافة إلى بعض المقابلات الشخصية التي أجراها الباحثون مع المعنيين؛ بهدف الحصول على بعض البيانات غير الموثقة كتابة، وإيضاح بعض الآراء.

وتم استخدام الأساليب الإحصائية في التحليل؛ مثل المتوسط الحسابي والتكرار واختبار ات الحدين Binomial test، واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA)، مستخدمين لذلك البرنامج الإحصائي SPSS.

منهجية الدراسة:

تتألف هذه الدراسة من جانبين؛ جانب نظري وآخر ميداني، ففي الجانب النظري جرى التطرق إلى معظم الأفكار العلمية ذات العلاقة بالموضوع، أما في الجانب الميداني فقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف- من خلاله - إلى معرفة معوقات تطبيق البنوك العاملة في قطاع غزة لنظام التكاليف المبنى على الأنشطة، وذلك باستخدام الأسلوب الميداني، من خلال جمع البيانات الأولية بواسطة استبانة؛ أعدت خصيصًا، كما اتبع الباحثون منهج الاستقراء؛ بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات.

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة أجزاء، حيث تعرض الجزء الأول لمجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، أما الجزء الثاني فيغطي الإطار النظري للدراسة حيث سيقدم شرحًا لنظام التكاليف المبني على نظام الأنشطة وأهدافه ومراحل تطبيقه، والجزء الثالث يغطي الدراسة الميدانية التي تم فيها اختبار الفرضيات وتحليل النتائج، أما الجزء الرابع والأخير فإنه يعرض النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد الكريم والكخن (1997):

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بنظام التكاليف المبنية على الأنشطة من حيث المفهوم والخصائص والاستخدامات، وتقديمه لمتخذي القرارات في الشركات الصناعية الفلسطينية والمهتمين من الأكاديميين، لإتاحة الفرصة أمامهم للاستفادة من تطبيقاته، وكذلك دراسة إمكان استخدام هذا النظام كنظام بديل عن الأنظمة الحالية المستخدمة، وأظهرت نتائج الدراسة التي أجريت على عينة مختارة من الشركات الصناعية الفلسطينية القوية أن هذه الشركات أحدثت تغييرات مهمة على أنظمتها الإنتاجية والإدارية، وهذه التغييرات أدت إلى ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة المشتركة، مما دفع تلك الشركات للبحث عن بديل لأنظمة التكاليف التقليدية المستخدمة لديها.

دراسة سامي (2000):

هدفت هذه الدراسة لإبراز كيفية توظيف نظام تكاليف الأنشطة كنظام للمعلومات مع التركيز على الوظيفة الرقابية، كذلك إبراز المنهجية المتبعة عند تطبيق هذا النظام وأثره على توفير المعلومات، وأظهرت الدراسة أن هناك مزايا عديدة تنتج عن تطبيق نظام تكاليف الأنشطة، منها أن هذا النظام يحسم كثيرًا من القضايا الخلافية بين الممارسين والأكاديميين التي تمخضت نتيجة تطبيق النظم التقليدية، كذلك أن هذا النظام أكثر ملاءمة لأغراض إعداد التقارير المالية، ومن ثم ترشيد القرارات، وذلك من خلال ما يقدمه من معلومات دقيقة عن تكلفة الخدمة أو المنتج.

دراسة Rebrt et al., (1996):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب فشل تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في العديد من التجارب؛ وكان من أهم الأسباب عدم استخدام العدد المناسب من الأنشطة، والتصميم المعقد للنظام، وعدم توافر المؤهلات العلمية والعملية، وكذلك عدم تأثير أرباح المدى القصير في نظام التكاليف المبني على الأنشطة بسبب عوائق هيكلية يجب أن تتلافاها الإدارة.

دراسة عبد الله (2004):

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق أنظمة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسسات التعليم العالي بالأردن، وذلك لإحدى الجامعات الخاصة لبيان التباين بين كلفة الدرجة العلمية الأولية المحسوبة وفق نظم التكاليف التقليدية ونظام تكاليف الأنشطة، كذلك بيان تحليل الأنشطة المرتبطة بتقديم الدرجة العلمية، وأظهرت النتائج أن نظام تكاليف الأنشطة يقدم إمكانًا لتخفيض التكاليف، دون المساس بالنوعية والشروط القانونية لمنح الدرجات العلمية للبرامج الدراسية لمؤسسات التعليم العالي بالأردن، كذلك أن هيكلية عمل هذا النظام تمكن المدراء من إعداد خطط تطوير البرامج الدراسية والمساقات وفق إطار شامل مبني على أساس التكاليف الملائمة والدقيقة.

دراسة المسحال (2005):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التكاليف المبني على الأنشطة، ودراسة إمكان تطبيقه على الشركات الصناعية الفلسطينية، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج كان منها أن الشركات الصناعية الفلسطينية تفتقر إلى وجود نظام للتكاليف يساعدها في تحديد سعر دقيق لمنتجاتها، وأن الأنظمة التقليدية تعتبر قاصرة في تخصيص التكاليف غير المباشرة.

دراسة درغام (2005):

هدف الباحث من هذه الدراسة إلى قياس مدى إمكان تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المستشفيات الحكومية الفلسطينية والتعرف على مدى توافر المقومات الأساسية لتطبيقه وما هي المحددات والصعوبات التي تحول دون تطبيقه، وخرج الباحث بنتائج منها أنه تتوافر لدى المستشفيات الحكومية الفلسطينية المقومات الأساسية لتطبيق هذا المدخل، بالإضافة إلى وجود إدراك من قبل الإدارة العليا بأهمية هذا النظام والآثار الإيجابية لتطبيقه.

دراسة الزطمة (2006):

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق نظام تكاليف الأنشطة على إحدى شركات المقاولات ووضع نظام مقترح لتطوير عملية تسعير العطاءات في قطاع الإنشاءات باستخدام نظام تكاليف الأنشطة، ولقد أسفرت الدراسة عن أن تطبيق تكاليف الأنشطة يؤدي إلى معرفة أفضل في تسعير العطاءات وقدرة أكبر على تقدير التكلفة وتحديث بيانات الأسعار، وأن هذا النظام يوفر المعلومات التي تعتبر أساسًا للدخول في العطاءات والمنافسة للفوز بها، كما يساعد هذا النظام في الرقابة على الأنشطة التي تؤديها المؤسسة واتخاذ القرارات الرشيدة.

الإطار النظري للدراسة:

تمهيد:

يعتبر نظام التكاليف المبني على الأنشطة من أحدث التطورات في مجال محاسبة التكاليف، وظهر كوسيلة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة من المعلومات في بيئة الأعمال، وقد بدأ التوسع في استخدامه منذ عقد الثمانينيات، وطبقته شركات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وخاصة في قطاع الصناعة (فرح، 1995)، (Cooper and Kaplan, 1998) ثم انتشر استخدامه في كثير من دول العالم العربي، وكان اهتمام المحاسبين ينصب على ضرورة الاهتمام بمسببات التكلفة (العلكاوي، 2004: 75). ولقد أثبتت الدراسات أن الشركات التي طبقت هذا النظام أجمعت على أنه يسهم في تخفيض التكلفة وتحسين الإنتاجية والتأثير على قرارات التسعير (Turney and Alan, 1992; Mecimore & Bell, 1995; Turney, 1991). وقد كان ظهوره نتيجة طبيعية للانتقادات التي وجهت إلى نظام التكاليف التقليدي، لقصوره في توفير معلومات مهمة لمتخذي القرارات، فأصبح نظام التكاليف المبني على الأنشطة أداة مهمة لتحقيق الأهداف، فهو يسعى إلى إيجاد علاقة مباشرة بين تكاليف أداء الأنشطة بالمنظمة والمنتجات والعملاء والمستفيدين من تلك الأنشطة (الشيخ، 2001: 154).

تعريف نظام التكاليف المبني على الأنشطة:

يعرف نظام التكلفة المبني على الأنشطة بأنه "بمثابة مفهوم لمحاسبة التكاليف يقوم أساسًا على الاعتبار القائل بأن المنتجات جميعها تحتاج إلى منشأة تؤدي مجموعة من الأنشطة، وأن هذه الأنشطة تترتب عليها تكلفة يجب أن تتحملها تلك المنظمة أو المنشأة، وتصمم أنظمة التكاليف حسب الأنشطة على أساس أن التكاليف التي يصعب ربطها مباشرة بالمنتجات المحدثة لها تُحَمَّل بداية على الأنشطة التي تسببت فيها تلك المنتجات، ثم يلي ذلك ضرورة تخصيص تكلفة تلك الأنشطة على المنتجات تبعًا لدرجة استفادتها من تلك الأنشطة" (حسين، 2004: 104).

كما يعرف النظام على أنه: "آلية تحليلية للأنشطة تهدف إلى ربط التكلفة بأهداف التكلفة بشكل مبني على تفسير العلاقة المنطقية بين درجة تعقيد العمليات الإنتاجية وحجم المنتجات من جهة وانسيابية الموارد المستنفدة بأنشطة مؤداة من جهة أخرى" (عبد الله، 2004: 188).

العوامل التي شجعت على التحول نحو نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC (المسحال، 2005: 53):

- من أبرز العوامل التي شجعت على التحول نحو نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC التطور الصناعي واستخدام التكنولوجيا التي تمثلت في استخدام الآلات بدلاً من الأيدي العاملة، والتي أدت إلى أن يتم تنظيم الدورة الإنتاجية بناء على خطوات منطقية مرتبة وليس وفقًا لتجهيز وتنظيم الأفراد.
- ازدياد التكاليف الصناعية غير المباشرة والانخفاض الحاد في تكلفة الأجور المباشرة نتيجة تعدد المنتجات.
- ظهور المنافسة الحادة سواء في السوق المحلي أو على مستوى الأسواق العالمية، فرض على الشركات ضرورة العمل على تخفيض التكلفة عن طريق تعدد وتنوع المنتجات، وكذلك تنوع الدراسات عن أسواق جديدة لمنتجاتها، مع المحافظة على الجودة الكاملة.
- لم تعد محاسبة التكاليف قاصرة على تسعير المخزون السلعي فحسب، بل ظهرت لها أهداف جديدة من خلال دعم القرارات الإدارية.

مقومات نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC:

يمكن تحديد المقومات التالية لنظام (ABC (Kooper and Kaplan, 1992:

الموارد Resources:

وهي عبارة عن عناصر اقتصادية (عناصر تكاليف) توظف أو توجه لأداء الأنشطة.

الأنشطـــة Activities:

وتشير إلى الأعمال التي تؤدي إلى إنجاز وظائف المنظمة، وتستنفد موارد المنظمة.

مسببات الموارد Drivers Resources:

وهي عبارة عن العوامل التي تستخدم لتخصيص جزء من الموارد للأنشطة، وتمثل حلقة الوصل بين الموارد والأنشطة، حيث يتم بواسطتها تحميل تكلفة الموارد من السجلات المحاسبية على الأنشطة التي تستهلك هذه الموارد في المرحلة الأولى من مراحل تخصيص التكلفة.

مسببات النشاط Activity Drivers:

وهي مقياس لتكرار وكثافة استخدام أي نشاط بواسطة موضوع التكلفة، بمعنى آخر هو العامـــل الذي يتخذ كمقياس لاستهلاك موضوعات التكلفة النهائية لتكاليف النشاط.

مسببات التكلفة Cost Drivers:

وهي الأسباب الأساسية المحدثة لتكلفة النشاط المراد إنجازه، أو هي العوامـــل المحـــددة للوقـــت والجهد للعمل الذي سوف يتطلبه انجاز النشاط.

موضوعات التكلفة Cost Objectives:

ويمثل موضوع التكلفة كل ما يراد تحديد تكلفته، مثل وحدة المنتج فـــي المنظمـــات الـــصناعية، ووحدة الخدمة في المنشآت الخدمية.

خطوات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC:

أما فيما يتعلق بعملية تطبيق نظام تكاليف الأنشطة، فإنها تشتمل على الخطوات الأربـــع التاليـــة (حسين، 2004: 106):

الخطوة الأولى- تحليل قيمة العملية:

ينصرف تحليل قيمة العملية إلى التحليل النظامي للأنشطة اللازمة لإنتاج المنتج، أي تحديد جميع الأنشطة التي تستهلك الموارد اللازمة لإنتاج المنتج، ويتم التعرف على الأنشطة من خـــلال مراجعـــة الخرائط التنظيمية والأنشطة المعاونة بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع العاملين بالمنظمة لتحديـــد

ماذا يفعلون من أجل استمرار المنظمة ثم يتم تصنيف هذه الأنشطة حسب طبيعتها إلى نـــوعين، الأول هو أنشطة تضيف قيمة، والثاني أنشطة لا تضيف قيمة، وتنصرف الأولى إلى أنشطة تصنيع وتشغيل المنتجات، بينما تنصرف الثانية إلى جميع الأنشطة الأخرى.

الخطوة الثانية- تحديد مراكز النشاط:

بعد تحديد قيمة العملية تصبح جميع الأنشطة اللازمة لإنتاج كل منتج موثقة وجاهزة، ويتم تجميع عدة أنشطة لها علاقة ببعضها في مركز واحد، وللحصول على بيانات تكاليفية أكثر دقة يـــتم تقـــسيم الأنشطة إلى أربع مجموعات وهي:

- **مجموعة أنشطة على مستوى الوحدة:** وهي الأنشطة التي يتم أداؤها في كل مرة تنتج فيها وحدة.
- **مجموعة أنشطة على مستوى دفعة الإنتاج:** وهي الأنشطة التي يتم أداؤها في كل مرة يـــتم فيهـــا إنتاج دفعة من المنتجات.
- **مجموعة أنشطة على مستوى الإنتاج:** وهي الأنشطة التي يتم أداؤها لدعم إنتاج كل نوع مـــن أنواع المنتجات.
- **مجموعة أنشطة على مستوى التسهيلات والتجهيزات:** وهي الأنشطة التي توافر التسهيلات لعملية التصنيع والإنتاج بصفة عامة، وهذا يتوقف على مدى دمج الأنشطة على قدر الاختلاف بين منتجات الشركة، فإذا كان مستوى الاختلاف بين المنتجات منخفضاً، فإنه يمكن إدماج هذه الأنشطة بسهولة، وكلما زاد الاختلاف بين المنتجات، قل إمكان دمج الأنشطة وزادت الحاجة إلى عدد أكبر من مراكز الأنشطة المستقلة لضمان تحديد تكلفة المنتجات بدقة.

الخطوة الثالثة- تتبع التكاليف لمراكز الأنشطة:

يتم في هذه الخطوة تعيين التكاليف لمراكز النشاط التي سبق أن تم تحديدها في الخطوة الـــسابقة، ويتم هذا التعيين حسب الدور الذي يؤديه كل مركز، بحيث تكون التكاليف في كل مركز نتيجة أعمال متجانسة، وقد تستخدم في ذلك الأساليب الإحصائية لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين تكاليف كل مركـــز نشاط وبين الأنشطة المؤداة داخل هذا المركز، وبعبارة أخرى تحديد أي التكاليف تتعلق بأي من مراكز النشاط، وذلك لتفادي أي تشويه للتكاليف.

الخطوة الرابعة- اختيار مسببات التكاليف:

تشتمل هذه الخطوة على تعيين التكاليف من مركز النشاط إلى المنتجات ويتم ذلك من خلال اختيار واستخدام مسببات التكاليف المحددة والتي تم اختيارها من قبل، ويمكن تقسيم مسببات التكلفة إلى نوعين وفقًا لموقع كل منهما في منهج محاسبة تكاليف الأنشطة، وذلك كما يلي (Blocher et al., 1999: 95):

النوع الأول- مسببات الموارد:

وهي مقاييس لكمية الموارد التي يستهلكها كل نشاط من الأنشطة، وتستخدم في تتبع تكلفة الموارد المستهلكة حسب الأنشطة التي استهلكتها.

النوع الثاني- مسببات الأنشطة:

وهي مقاييس لتكرار وكثافة الطلب من جانب أغراض التكلفة على خدمات النشاط، وتستخدم في تتبع تكلفة الأنشطة حسب المنتجات.

الاعتبارات اللازم توافرها لضمان نجاح تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC (درغام، 2005: 54):

- ضرورة الحصول على دعم الإدارة العليا.
- عدم التخلص السريع أو الفوري من المنتجات والخدمات والعملاء غير المربحين.
- توخي الحذر عند نقاط اختناق التكاليف.
- حساب تكلفة كل مسبب، سواء على المستوى الأدنى أو الأعلى في المنشأة.
- التحديد السابق لشكل نظام التكاليف المستند للأنشطة.

مزايا نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC (سامي، 2000: 393-392):

- يهتم نظام تكاليف الأنشطة بالمقاييس المالية فضلاً عن المقاييس غير المالية.
- يساهم هذا النظام في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، وذلك من خلال تحديد تكلفة المنتجات بشكل أكثر دقة، وبالتالي تقديم معلومات صحيحة ودقيقة للإدارة.
- يحقق هذا النظام الرقابة على عناصر التكاليف عند المنبع.
- يهتم هذا النظام بالتركيز على الأنشطة التي تحقق قيمة مضافة للمنظمة.

- يساهم تطبيق هذا النظام في تقديم كثير من المعلومات عن الأنشطة، من أجل تحسين أداء هذه الأنشطة والعمليات التي تؤديها المنظمة ورفع جودة المنتجات، والعمل على خفض تكلفة هذه الأنشطة.
- يحقق نظام تكاليف الأنشطة الموضوعية في تحديد تكلفة موضوعات التكلفة، سواء أكانت هذه الموضوعات نهائية كالمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنظمة، أم كانت موضوعات وسيطة كالأنشطة ومراكز التكلفة.
- يساهم هذا النظام في توفير معلومات تكاليف دقيقة عن الموارد المتاحة المستنفدة، وكذلك الأنشطة وتكلفة المنتجات والخدمات.
- يعتبر تطبيق نظام تكاليف الأنشطة تدعيمًا للمفهوم المعاصر "المشاركة"، وللعمل بروح الفريق، من خلال تحقيق الاتصال والمشاركة بين المستويات الإدارية المختلفة بالمنظمة.

مجالات استخدام نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC:

يلعب نظام التكاليف المبني على الأنشطة دورًا مهمًا ورئيسًا في العديد من المجالات، منها (درغام، 2005: 52):

- تخصيص التكاليف، وتسعير المنتج أو الخدمة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات وفي تطوير الموازنة.
- تخفيض التكلفة.
- تصميم المنتجات أو الخدمات الجديدة.
- تحليل ربحية العميل.
- قياس وتحسين الأداء.

الدراسة الميدانية:

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

تم استخدام معيار ليكرت الخماسي في قياس الإجابات عن فقرات الاستبانة، وتنحصر الإجابات المستخدمة في التالي: 5 موافق بشدة، 4 موافق، 3 محايد، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة. وقد

قسمت الاستبانة إلى قسمين، القسم الأول: معلومات أولية واحتوى على عشر فقرات، والقسم الثاني: مقومات أنظمة التكاليف المبني على الأنشطة، واحتوى على 22 فقرة، وبذلك يكون المجموع الكلي لفقرات الاستبيان 32 فقرة، وتم استخدام الاستبانة بغرض التعرف على مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في البنوك العاملة في قطاع غزة، كما تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي لتحليل نتائج الدراسة، ويتمثل هذا الأسلوب في حساب النسب المئوية والمتوسطات، وذلك للإجابات التي تم الحصول عليها من مفردات العينة.

أولاً- صدق الاستبيان:

تم التأكد من صدق الاستبيان، وذلك بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان على عينة الدراسة البالغة 12 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، الجدول رقم (1) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للفقرات، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05 أو 0.01) وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (1)
معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية لفقراته

م	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يوجد لدى الإدارة وعي كامل بنظامABC	0.742	0.006
2	ترى إدارة البنك أن تكلفة تطبيق نظام ABC تفوق العائد المتوقع منه	0.821	0.001
3	ارتفاع تكلفة الاستعانة بخبراء محاسبين يحول من تطبيق نظام ABC	0.708	0.010
4	توافر الكوادر المؤهلة والخبرات العلمية يسهل تطبيق نظامABC	0.696	0.012
5	عدم الاطلاع على البرامج الحديثة المحوسبة يحول دون تطبيق نظام ABC	0.856	0.000
6	وجود المنافسة الشديدة بين البنوك يتطلب تطبيق نظام ABC	0.657	0.020
7	تطبيق نظام ABC يؤدي لتسعير الخدمات المصرفية بشكل أكثر دقة	0.883	0.000
8	تنوع وتعقد الخدمات المصرفية يستلزم تطبيق نظام ABC	0.830	0.001
9	توافر الأنظمة المحاسبية الحديثة في البنك يساعد في تطبيق نظام ABC	0.641	0.025
10	صعوبة تقسيم البنك إلى أنشطة محددة يحول دون تطبيق نظام ABC	0.742	0.007
11	تشكل التكاليف غير المباشرة جزءًا كبيرًا من تكلفة الخدمة المصرفية مما يتطلب تطبيق نظام ABC	0.668	0.018
12	مواكبة البنك للتكنولوجيا الحديثة يستلزم تطبيق نظام ABC	0.858	0.000

تابع جدول رقم (1)

م	محتـــوى الـفـقـــرة	معامــل الارتباط	مـستوى المعنوية
13	تعتمد إدارة البنك على بيانات التكاليف في عملية اتخاذ القرارات والرقابة على عناصر التكاليف	0.619	0.032
14	تبني البنك لنظام ABC يؤثر في ربحيته	0.698	0.012
15	يؤدي تطبيق أنظمة تكاليفية حديثة إلى إمكان تطبيق نظام ABC	0.880	0.000
16	ارتفاع تكلفة تأهيل العاملين في البنك يحول دون تطبيق نظام ABC	0.698	0.012
17	يؤدي تطبيق نظام ABC إلي تحسين الأداء	0.774	0.003
18	صعوبة تقسيم البنك إلى مراكز تكاليف يحول دون القياس السليم للتكلفة	0.650	0.022
19	تتوافر في السوق البرمجيات الحديثة اللازمة لتشغيل نظام ABC	0.638	0.026
20	صعوبة تخصيص التكاليف غير المباشرة بشكل دقيق يتطلب تطبيق نظام ABC	0.629	0.028
21	تطبيق نظام ABC يؤدي لتخفيض تكلفة الخدمة المصرفية مع الحفاظ على جودتها	0.662	0.019
22	عدم وجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد يحول دون تطبيق نظام ABC	0.633	0.027

ثانيًا- ثبات الاستبيان:

أجرى الباحثون خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين، هما طريقة التجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لفقرات الاستبيان، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2ر}{1+ر}$$

حيث ر معامل الارتباط وقد بين الجدول رقم (2) أن هناك معامل ثبات كبيرًا نسبيًا لفقرات الاستبيان.

جدول رقم (2)
معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لفقرات الاستبيان

عنوان المجال	*معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC في البنوك العاملة في قطاع غزة	08487.	1820.9	0.000

* معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.01

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحثون طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، ويبين الجدول رقم (3) أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم (3)
معاملات الثبات لفقرات الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC في البنوك العاملة في قطاع غزة	22	08307.

المعالجات الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج *SPSS* الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات.

2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

4- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (Sample K-S -1)

5- اختبار One sample T test.

6- تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف (Sample K-S -1):

يستخدم اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا.

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) هذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (4)
اختبار التوزيع الطبيعي

المجال	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC في البنوك العاملة في قطاع غزة	0.553	0.920

خصائص أفراد العينة:

أولاً- المؤهل العلمي:

الجدول رقم (5) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، حيث تبين أن 5.8% من عينة الدراسة حاصلون على شهادة الدبلوم، و88.2% من عينة الدراسة حاصلون على شهادة البكالوريوس، و5.8% من عينة الدراسة حاصلون على شهادة الدراسات العليا.

جدول رقم (5)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	1	5.8
بكالوريوس	15	88.2
دراسات عليا	1	5.8
المجموع	**17**	**100.0**

ثانيًا- التخصص:

الجدول رقم (6) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص، حيث تبين أن 70.5% من عينة الدراسة متخصصون في المحاسبة، و5.8% من عينة الدراسة متخصصون في إدارة الأعمال، و23.5% من عينة الدراسة متخصصون في العلوم المالية والمصرفية.

جدول رقم (6)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	12	70.5
إدارة أعمال	1	5.8
علوم مالية ومصرفية	4	23.5
المجموع	**17**	**100.0**

ثالثًا- المسمى الوظيفي:

الجدول رقم (7) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، حيث تبين أن 41% من عينة الدراسة يعملون كمحاسبين، و35% من عينة الدراسة يعملون كمدراء ماليين، و23% يعملون في وظائف أخرى مختلفة.

جدول رقم (7)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	7	41
مدير مالي	6	35
أخرى	4	23
المجموع	**17**	**100.0**

رابعاً- سنوات الخبرة:

الجدول رقم (8) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة، حيث تبين أن 11.7% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم أقل من سنة، و17.6% من عينة الدراسة تراوحت خبرتهم من سنة إلى 5 سنوات، و29.3% من عينة الدراسة تراوحت خبرتهم من 6 سنوات إلى 10 سنوات، و41.3% من عينة الدراسة بلغت الخبرة لديهم أكثر من 10 سنوات.

جدول رقم (8)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	2	11.7
1-5 سنوات	3	17.6
6-10 سنوات	5	29.4
أكثر من 10 سنوات	7	41.3
المجموع	**17**	**100.0**

خامساً- المشاركة في الدورات التدريبية:

الجدول رقم (9) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة، حيث تبين أن 11.8% من عينة الدراسة شاركوا في دورات تدريبية حول تطبيق نظامABC، في حين 88.2% من عينة الدراسة لم يشاركوا في دورات تدريبية حول تطبيق نظامABC.

جدول رقم (9)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير المشاركة في الدورات التدريبية

هل شاركت في دورات تدريبية حول تطبيق نظام ABC	التكرار	النسبة المئوية
نعم	2	11.8
لا	15	88.2
المجموع	**17**	**100.0**

مناقشة فقرات وفرضيات الدراسة:

أولاً- معلومات عن البنك:

1- نوع النظام المحاسبي المستخدم:

يبين الجدول رقم (10) أن 11.7% من عينة الدراسة يوافقون على أن النظام المحاسبي المستخدم في البنوك هو النظام اليدوي، و58.8% من عينة الدراسة يوافقون على أن النظام المحاسبي المستخدم في البنوك هو النظام المحوسب، و29.3% من عينة الدراسة يوافقون على أن النظام المحاسبي المستخدم في البنوك هو النظام المختلط.

جدول رقم (10)
نوع النظام المحاسبي المستخدم

نوع النظام المحاسبي المستخدم	التكرار	النسبة المئوية
نظام يدوي	2	11.7
نظام محوسب	10	58.8
مختلط	5	29.3
المجموع	**17**	**100.0**

2- مدى تطبيق البنك لنظام محاسبة التكاليف:

يبين الجدول رقم (11) أن 76.5% من عينة الدراسة أفادوا بأن البنوك تطبق نظامًا لمحاسبة التكاليف، و23.5% من عينة الدراسة أفادوا بأن البنوك لا تطبق نظامًا لمحاسبة التكاليف.

جدول رقم (11)
مدى تطبيق البنك لنظام محاسبة التكاليف

هل يطبق البنك نظام لمحاسبة التكاليف	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	76.5
لا	4	23.5
المجموع	**17**	**100.0**

3- طبيعة نظام التكاليف المطبق في البنوك في قطاع غزة:

يبين الجدول رقم (12) أن 84.6 % من عينة الدراسة أفادوا بأن نظام محاسبة التكاليف المطبق في البنوك هو نظام تقليدي، و15.4% من عينة الدراسة أفادوا بأن نظام محاسبة التكاليف المطبق في البنوك هو نظام تكاليف الأنشطة (ABC).

جدول رقم (12)
طبيعة نظام التكاليف المطبق

ما هو النظام المطبق	التكرار	النسبة المئوية
نظام تقليدي	11	84.6
نظام تكاليف الأنشطة (ABC)	2	15.4
المجموع	**13**	**100.0**

4- درجة المعرفة بنظام تكاليف الأنشطة (ABC):

يبين الجدول رقم (13) أن 52.9 % من عينة الدراسة أجابوا بأن لديهم معرفة ملائمة بنظام تكاليف الأنشطة (ABC)، في حين أن 47.1 % من عينة الدراسة أجابوا أنه ليست لديهم معرفة ملائمة بنظام تكاليف الأنشطة (ABC).

الجدول رقم (13)
هل لديكم معرفة ملائمة بنظام تكاليف الأنشطة (ABC)

هل لديكم معرفة ملائمة بنظام تكاليف الأنشطة ABC	التكرار	النسبة المئوية
نعم	9	52.9
لا	8	47.1
المجموع	**17**	**100.0**

ثانيًا- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

تمتلك المصارف المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One Sample T test والنتائج مبينة في جدول رقم (14) والذي يبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة، وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية أكبر من 0.05.وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

يبين الجدول رقم (14) أن الفقرات (4، 5، 7، 8، 9، 12، 13، 15، 17، 21، 22) إيجابية، حيث إن مستوى المعنوية لكل منها أقل من 0.05 وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.175، والوزن النسبي لكل منها أكبر من 60% بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أن توافر الكوادر المؤهلة والخبرات العلمية يسهل تطبيق نظامABC، وعدم الاطلاع على البرامج الحديثة المحوسبة يحول دون تطبيق نظام ABC، وتطبيق نظام ABC يؤدي إلى تسعير الخدمات المصرفية بشكل أكثر دقة، وتنوع وتعقد الخدمات المصرفية يستلزم تطبيق نظامABC، وتوافر الأنظمة المحاسبية الحديثة في البنك يساعد في تطبيق نظام ABC، وتعتمد إدارة البنك على بيانات التكاليف في عملية اتخاذ القرارات والرقابة على عناصر التكاليف، ويؤدي تطبيق أنظمة تكاليفية حديثة إلى إمكان تطبيق نظام ABC، ويؤدي تطبيق نظام ABCإلي تحسين الأداء، وتطبيق نظام ABC يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمة المصرفية مع الحفاظ على جودتها، وعدم وجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد يحول دون تطبيق نظام ABC.

كما يبين جدول رقم (14) أن رأي أفراد العينة في محتوى باقي الفقرات كان حياديًا، حيث إن مستوى المعنوية لكل منها أكبر من 0.05.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.64 والوزن النسبي يساوي 72.9 % وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وقيمة t المحسوبة تساوي 6.239 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.201، ومستوى المعنوية يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل

على أنه بالرغم من وجود بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق نظامABC مثل عدم الاطلاع على البرامج الحديثة المحوسبة وعدم وجود هيكل تنظيمي واضح، فإن تطبيق نظام ABC يعتبر حاجة ملحة للبنوك لما له من فوائد جيدة للبنوك، مثل تسعير الخدمات المصرفية بشكل أكثر دقة، كذلك تنوع وتعقد الخدمات المصرفية يستلزم تطبيق نظامABC، ومواكبة البنك للتكنولوجيا الحديثة تستلزم تطبيق نظام ABC، وتطبيق نظام ABC يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمة المصرفية مع الحفاظ على جودتها وغيرها، **وبناءً على ما سبق يمكن قبول الفرضية المبدئية، أي أن المصارف تمتلك المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC.**

جدول رقم (14)
النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات الاستبيان

محتوى الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (5)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
يوجد لدى الإدارة وعي كامل بنظام ABC	0.0	41.7	41.7	8.3	8.3	73.1	63.3	0.616	0.551
تري إدارة البنك أن تكلفة تطبيق نظام ABC تفوق العائد المتوقع منه	8.3	16.7	41.7	33.3	0.0	03.0	60.0	0.000	1.000
ارتفاع تكلفة الاستعانة بخبراء محاسبين يحول دون تطبيق نظام ABC	16.7	16.7	33.3	33.3	0.0	73.1	63.3	0.518	0.615
توافر الكوادر المؤهلة والخبرات العلمية يسهل تطبيق نظامABC	41.7	41.7	16.7	0.0	0.0	54.2	85.0	5.745	0.000
عدم الاطلاع على البرامج الحديثة المحوسبة يحول دون تطبيق نظام ABC	8.3	75.0	8.3	8.3	0.0	33.8	76.7	4.022	0.002
وجود المنافسة الشديدة بين البنوك يتطلب تطبيق نظام ABC	25.0	33.3	25.0	16.7	0.0	73.6	73.3	2.152	0.054

تابع جدول رقم (14)

محتوى الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (5)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
تطبيق نظام ABC يؤدي إلى تسعير الخدمات المصرفية بشكل أكثر دقة	33.3	50.0	16.7	0.0	0.0	74.1	83.3	5.631	0.000
تنوع وتعقد الخدمات المصرفية يستلزم تطبيق نظامABC	25.0	41.7	25.0	8.3	0.0	33.8	76.7	3.079	0.010
توافر الأنظمة المحاسبية الحديثة في البنك يساعد في تطبيق نظام ABC	33.3	33.3	25.0	8.3	0.0	23.9	78.3	3.188	0.009
صعوبة تقسيم البنك إلى أنشطة محددة يحول دون تطبيق نظام ABC	0.0	41.7	25.0	33.3	0.0	83.0	61.7	0.321	0.754
تشكل التكاليف غير المباشرة جزءًا كبيرًا من تكلفة الخدمة المصرفية مما يتطلب تطبيق نظام ABC	16.7	41.7	25.0	16.7	0.0	83.5	71.7	2.028	0.067
مواكبة البنك للتكنولوجيا الحديثة يستلزم تطبيق نظام ABC	33.3	50.0	8.3	8.3	0.0	84.0	81.7	4.168	0.002
تعتمد إدارة البنك على بيانات التكاليف في عملية اتخاذ القرارات والرقابة على عناصر التكاليف	41.7	33.3	25.0	0..0	0.0	74.1	83.3	4.841	0.001
تبني البنك لنظام ABC يؤثر على ربحيته	8.3	41.7	41.7	8.3	0.0	03.5	70.0	2.171	0.053
يؤدي تطبيق أنظمة تكاليفية حديثة إلى إمكان تطبيق نظام ABC	25.0	58.3	16.7	0.0	0.0	84.0	81.7	5.613	0.000

تابع جدول رقم (14)

محتوى الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (5)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
ارتفاع تكلفة تأهيل العاملين في البنك يحول دون تطبيق نظام ABC	0.0	25.0	41.7	33.3	0.0	22.9	58.3	-0.364	0.723
يؤدي تطبيق نظام ABC إلي تحسين الأداء	33.3	50.0	16.7	0.0	0.0	74.1	83.3	5.631	0.000
صعوبة تقسيم البنك إلى مراكز تكاليف يحول دون القياس السليم للتكلفة	8.3	41.7	25.0	25.0	0.0	33.3	66.7	1.173	0.266
يتوافر في السوق البرمجيات الحديثة اللازمة لتشغيل نظام ABC	16.7	16.7	58.3	8.3	0.0	23.4	68.3	1.603	0.137
صعوبة تخصيص التكاليف غير المباشرة بشكل دقيق يتطلب تطبيق نظام ABC	0.0	58.3	16.7	25.5	0.0	33.3	66.7	1.301	0.220
تطبيق نظام ABC يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمة المصرفية مع الحفاظ على جودتها	16.7	50.0	25.0	8.3	0.0	53.7	75.0	3.000	0.012
عدم وجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد يحول دون تطبيق نظام ABC	33.3	25.0	25.0	16.7	0.0	53.7	75.0	2.283	0.043
						43.6	72.9	6.239	0.000

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في البنوك العاملة في قطاع غزة يعزى للمؤهل العلمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) الذي يبين ما إذا كانت هناك فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة، والنتائج مبينة في الجدول رقم (15) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.521 وهي أصغر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 4.26 عند درجتي حرية (2، 9)، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية 0.611 وهي أكبر من 0.05 **مما يؤكد قبول الفرضية المبدئية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في البنوك العاملة في قطاع غزة يعزى للمؤهل العلمي.**

جدول رقم (15)
تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) يعزى للمؤهل العلمي

الخاصية	التصنيف	المتوسط الحسابي	قيمة F	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	دبلوم	3.9545	0.521	0.611
	بكالوريوس	3.6455		
	دراسات عليا	3.3182		

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (2، 11) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 4.26

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في البنوك العاملة في قطاع غزة يعزى لطبيعة البنك.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) الذي يبين ما إذا كانت هناك فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة، والنتائج مبينة في الجدول رقم (16) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.292 وهي أصغر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 4.26 عند درجتي حرية (2، 9)، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية 0.753 وهي أكبر من 0.05 **مما يؤكد قبول الفرضية المبدئية، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في البنوك العاملة في قطاع غزة يعزى لطبيعة البنك.**

جدول رقم (16)
تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) يعزى لطبيعة البنك

الخاصية	التصنيف	المتوسط الحسابي	قيمة F	مستوى الدلالة
طبيعة البنك	إسلامي	3.6818	0.292	0.753
	عادي	3.3182		

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (2، 11) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 4.26.

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في البنوك العاملة في قطاع غزة يعزى لنوع النظام المحاسبي المستخدم.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) الذي يبين ما إذا كانت هناك فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة، والنتائج مبينة في الجدول رقم (17) والذي يبين ان قيمة F المحسوبة تساوي 0.422 وهي أصغر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 4.26 عند درجتي حرية (2، 9)، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية 0.668 وهي أكبر من 0.05، **مما يؤكد قبول الفرضية المبدئية، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في البنوك العاملة في قطاع غزة يعزى لنوع النظام المحاسبي المستخدم.**

الجدول رقم (17)
تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) يعزى لنوع النظام المحاسبي المستخدم

الخاصية	التصنيف	المتوسط الحسابي	قيمة F	مستوى الدلالة
نوع النظام المحاسبي المستخدم	نظام يدوي	3.8182	0.422	0.668
	نظام محوسب	3.5455		
	مختلط	3.7576		

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (2، 11) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 4.26

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائـــج:

حاول الباحثون من خلال الدراسة الميدانية التعرف على مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد أسفرت الدراســة عــن النتائج التالية:

1- تبين من الدراسة أن معظم البنوك تستخدم نظامًا محوسبًا أو مختلطًا وبنسبة 88%، بينمــا التي تطبق نظامًا لمحاسبة التكاليف كانت بنسبة 67.5% وهذا مؤشر جيد لإمكــان تطبيــق نظام ABC.

2- أظهرت النتائج أن 84.6% من البنوك تطبق النظام التقليدي، بينما 15.4% تطبق نظــام ABC، وبالنسبة لمدى معرفة أفراد العينة بهذا النظام بلغت 52.9%، مما يدل على وجود معرفة بــسيطة بماهية وأهمية نظام ABC.

3- من خلال اختبار الفرضيات تبين توافر المقومات الأساسية لتطبيق نظام ABC، وذلك في البنوك العاملة في قطاع غزة.

4- كذلك اتضح أن عدم مواكبة البنوك للتكنولوجيا الحديثة بشكل مستمر يحــول دون تطبيــق نظــم ABC، مما يستلزم الاطلاع على البرامج الحديثة بشكل أكبر.

5- يرى أفراد العينة أن تطبيق نظام ABC يؤدي لتسعير الخدمات المصرفية بشكل أكثر دقة، كذلك يؤثر في ربحيته، مما يشجع تطبيق نظام ABC.

6- هناك شعور من قبل الإدارة بأن تطبيق نظام ABC يؤدي إلى تحسين الأداء، مما يشكل حــافزًا جيدًا نحو استخدام هذا النظام.

7- صعوبة تقسيم البنك إلى مراكز تكلفة، وصعوبة تخصيص التكاليف غير المباشــرة يحــول دون القياس السليم للتكلفة.

8- اتساع نطاق المنافسة بين البنوك يعد دافعًا لإدارة البنك إلى التوجه نحو تطبيق نظام ABC، وهذا مؤشر إيجابي لتطبيقه.

ثانيًا- التوصيـــات:

بناءً على النتائج التي توصل إليها الباحثون من خلال الدراسة الميدانية الخاصـــة بمـــدى تـــوفر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف العاملة في قطاع غـــزة، فـــإنهم يوصون بالتالي:

1- إجراء التخطيط والدراسات المسبقة لإمكان تطبيق نظام ABC، مع الموازنة بين تكلفة هذا النظام والعائد المتوقع منه.

2- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين للاستفادة منهم في هذا المجال.

3- ضرورة مواكبة البنك للتطورات التكنولوجية الحديثة الخاصة في مجال الحاسب الآلي التي تسهل من استخدام نظام ABC.

4- إزالة الاعتقاد الخاطئ بأن نظام ABC يقتصر على المنشآت الصناعية فقط دون الخدميـــة، مـــن خلال عقد دورات تدريبية للكوادر العاملة في البنك وذلك للتعرف على آلية عمـــل نظـــام ABC وكيفية التعامل معه، بالإضافة إلى توظيف طاقم مؤهل علميًا وعمليًا بكل ما يتعلق بهذا النظام.

5- القيام بتقسيم البنك إلى أنشطة محددة وحصر التكاليف غير المباشرة لتحميلها علـــى مـــسبباتها بشكل أكثر دقة.

6- التوجه نحو استخدام نظام ABC لما يحققه من مزايا عديدة، منهـــا تخـــصيص التكـــاليف غيـــر المباشرة وتسعير الخدمات المصرفية بشكل أدق، والمحافظة على المركز التنافسي للبنك.

7- ضرورة الاقتناع بدقة البيانات التي يقدمها نظام ABC، التي تساعد في مجال التخطيط والرقابـــة واتخاذ القرارات السليمة.

8- إدارات الجامعات الفلسطينية بإدراج مساق محاسبة تكاليف المنشآت الخدمية ضمن خططهـــا الدراسية، مساهمة منها في إعداد كوادر علمية في مجال محاسبة التكاليف في الأنشطة الخدمية مع التركيز على أنظمة التكاليف الحديثة التي منها نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC.

المراجـــــع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- الزطمة، حسام الدين بشير. 2006. ***نظام مقترح لتطوير عملية تسعير العطاءات وفقاً لنظام تكاليف الأنشطة في صناعة الإنشاءات في قطاع غزة: دراسة تطبيقية على إحدي شركات المقاولات*** (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة.

- الشيخ، عماد يوسف. 2001. "نظام التكاليف المبني على الأنشطة"، ***الإداري***، سبتمبر.

- العلكاوي، طلال جيجان. 2004. "تقييم أثار ومعوقات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في البنوك التجارية الأردنية"، ***مجلة البصائر***، جامعة الإسراء، مج 8، ع 1.

- المسحال، أمير إبراهيم. 2005. ***تصور مقترح لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC في الشركات الصناعية الفلسطينية: دراسة تطبيقية على شركة الشرق الأوسط لصناعة الأدوية بقطاع غزة*** (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة.

- حسين، زينب أحمد عزيز.2004. "تحقيق التكلفة من خلال التكامل بين مدخلي محاسبة تكاليف الأنشطة ومحاسبة نظرية القيود في ظل تقنيات الإنتاج الحديثة دراسة نظرية تطبيقية"، ***مجلة البحوث الإدارية***، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، السنة 22، ع 1، يناير.

- درغام، ماهر موسي حامد. 2005. ***تقويم إمكانية تطبيق نظام التكاليف المستند للأنشطة ABC في المستشفيات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة: دراسة تطبيقية***، (رسالة دكتوراه)، عمان (الأردن): الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

- سامي، مجدي محمد. 2000. "مدى فعالية نظام تكاليف الأنشطة ABC كنظام لمعلومات التكاليف"، ***مجلة البحوث التجارية***، مج 22، ع 2، ج 1.

- عبد الكريم، نصر؛ ورشيد الكخن. 1997. "إمكانيات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC في الشركات الصناعية الفلسطينية: دراسة نظرية وميدانية"، ***مجلة دراسات***، مج 24، ع 2.

- عبد الله، سلمان حسن. 2004. "أنظمة التكاليف على أساس الأنشطة ABC في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الأردن: دراسة تطبيقية على إحدي الجامعات الأردنية"، ***المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية***، مج 7، ع 1.

- فرح، حازم. 1995. "التكاليف المبنية على الأنشطة أداة إستراتيجية هامة للإدارة"، ***مجلة المحاسب القانوني العربي***، ع 92.

ثانيًا- مراجع باللغة الإنجليزية:

- Blocher, E. J.; K.H. Chen andT.W. Lin. 1999. ***Cost Management: A strategic Emphsis***. Boston: McGraw- Hill Inc.

- Cooper, R. and R. Kaplan. 1992. Activity- Based Costing: Measuring the Costs of Resource Usage, ***Accounting Horizons***, 6 (3).

- Cooper, R. and R. Kaplan. 1998. "How Cost Accounting Distorts Product Cost", ***Management Accounting***, April.

- Daury, C. 2000, ***Management and Cost Accounting***, London: Business Press.

- Mecimore, C. D., and A. T. Bell. 1995. "Are We Ready for Fourth-Generation ABC", ***Management Accounting***, Vol. LXXVI, No. 7, Jan.

- Turney, P. 1991. ***Commin Cents: The ABC Performance Break Through.*** London MacMillan Press Ltd.

- Turng, P. & S. J. Alan.1992. "Using ABC to Support Continues Improvement", ***Management Accounting***, Sep.

- Turng, P. 1990. "Activity- Based Costing at Cal Electronic Circuits', ***Management Accounting***, Oct.

The Extent of Saving the Essential Components of Activity Based Costing System at Banks Working in Gaza Strip: Applied Study

Hamdi Sh. Zourb

Assistant Professor
Islamic University – Gaza, Palestine

Mai Sami Al-Shaikh Yousef — Teaching Assistant

Dalia Fawzi Al- Tabbaa — Teaching Assistant

Islamic University – Gaza
Palestine

Abstract

This study aims to identifying the extent of saving the essential components of activity based costing system at banks working in Gaza strip. To achieve this objective the researchers did field study, the study cover all working banks in Gaza strip which is twenty one banks, The data of field study collected by a questionnaire, The questionnaire consist of two main section The first section cover information about the respondent and the bank, the second section cover the area of components of activity based costing system. A questionnaire has been developed and distributed to the responsible at those banks.

To analysis the result of this study and test hypothesis, the researchers use indicates of descriptive statistic in addition a group of statistics test (e. g.) (T) test, chi square test and the variance test.

The results of the study show that the four hypothesis of the research are accepted. The results of the study indicated that most of banks are not applying the activity based costing system in spite of the existence of the essential components to be applied.

Also the existence of wrong belief that the activity based costing system is reliable for application only in the industrial establishments and impossible to apply it in the service establishments. And there is difficulty of dividing the bank according cost center, and difficulty of allocate indirect cost. The competition between banks encourages managers to implement the ABC system.